الشراكة الأورومتوسطية-أنموذجا لعلاقات غير متكافئة

أ.م. د ناجي محمد عبدالله(*) م. عبدالخالق شامل محمد(**)

المقدمة

يتفق الكثير من الباحثين على أن الشراكة **Partnership** في العلاقات الدولية مفهوم جديد، ظهر في سبعينيات القرن الماضي، وكان التطبيق العملي له مع ظهور مفهوم الاعتمادية المتبادلة، وتحديدا بعد انتهاء الحرب الباردة ،هذه الحقبة التي فرضت وضعاً دولياً جديداً، تمثل بالدعوة الى أحادية قطبية مما افرز تحديات كبيرة امام العديد من الدول خاصة النامية منها، والتي راحت تبحث عن مكان لها في الاستقطابات الاقتصادية الدولية، وكان من بين ذلك الدول العربية المتوسطية التي شكلت اهمية بالغة للدول الاوربية وعلى مدى عقود من الزمن، وحاولت الأخيرة وعبر مختلف السياسات بما فيها العسكرية تحقيق اهدافها سواء التوسعية او لدعم السلام فيها، وبعد توقيع اتفاقية ماستريخت ١٩٩٣ المنشأة للاتحاد الاوربي، اصبح هناك توجه اوربي حقيقي تجاه الضفة الجنوبية للبحر المتوسط خاصة بعد انطلاق عملية التسوية بين العرب واسرائيل، ومن ثم لاحقا هجمات ١١ ايلول وتزايد الشعور بالهاجس الامني تجاه دول جنوب المتوسط المتمثل بتنامي الاصولية الدينية، وزيادة الهجرة غير الشرعية الى اوربا، وتفاقم المشاكل العرقية والطائفية وانعدام الديمقراطية، هذه الاسباب دعت في نهاية المطاف الاتحاد الاوربي الى عقد اتفاقية شراكة وتعاون اطلق عليها الشراكة الاورومتوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، التي تشكل الدول العربية الغالبية المطلقة لها ، على اعتبار ان هذه المنطقة تنطوي على اهمية كبيرة للمجموعة الاوربية من حيث الامن والاستقرار.

وتنطلق فرضية البحث لتثبت ان الشراكة الاورومتوسطية لم تكن شراكة حقيقية، هدفها إرساء السلام في اقليم المتوسط، من خلال علاقات متوازنة بين دوله، وإنما كان محاولة اوربية لجعل جنوب المتوسط فضاء خلفي ومجالا حيويا لتحقيق جملة المصالح الأوربية وخاصة الأمنية والاقتصادية حساب على دول الجنوب المتوسطية باستثناء إسرائيل، لذلك كان يُنظر إليها

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية–جامعة تكريت .

(**) تدريسي في كلية العلوم السياسية–جامعة تكريت .

على أنها علاقات دولية لا ترقى الى التكافؤ، فشابها الكثير من الانتقادات، الأمر الذي قد يُردي هذه الشراكة في مراحل لاحقة.

أما الاشكالية التي تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء عليها ومعالجتها فهي تنطلق من اشكالية العلاقة بين ضفتي المتوسط التي اخذت حيزا كبيرا من النقاش، والتي ستحاول هذه الدراسة أن تثيرها من خلال ثلاثة اسئلة محددة هي:

- هل حققت الشراكة الاهداف المتوخاة منها؟.
- هل كانت الشراكة متوازنة بين الأعضاء
- هل كانت الشراكة انموجا يحتذى به في الاعتمادية المتبادلة في اطار العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١؟.

ستتوزع الدراسة على مبحث لتحديد الشراكة مفهوما ونوعا ، ومبحثين آخرين، الأول: الشراكة الاورومتوسطية يتضمن توطئة تاريخية لهذه الشراكة، وإعلان برشلونة المشكّل للشراكة، والرؤية الاوربية والمتوسطية لها. الثاني: والذي سيشكل محور الدراسة سيركز برؤية نقدية على أهم نقاط الضعف في هذه الشراكة لإثبات فرضية البحث.

١: الشراكة : تحديد المفهوم

يعد مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية، فقد أشارت الأدبيات على أن أول استخدام لمفهوم الشراكة كان في الجانب الاقتصادي، وكان ذلك من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)، نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وتحديدا في العام ١٩٧٨ على أنه نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين[١]، وقد عرّفها المهتمون بظاهرة الشراكة:"بأنها تلك العلاقة التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها كالعمل ورأس المال، والمهارة الفنية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر"[٢]، وبذلك تُعد الشراكة الاقتصادية إحدى الوسائل الفعّالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين

الدول المساهمة، من خلال استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة لديها، وقد تساعد هذه الشراكة في تحقيق التكامل الاقتصادي.

إن مقاربة مفهوم الشراكة عملية ترتبط بتفكيك هذا المصطلح الإشكالي الذي يرتبط بصيغ اقتصادية ومالية تارة وبأبعاد حضارية وقيمية في حالة أخرى، ذلك أن هذا المفهوم هو نتاج اجتهادات تنظيرية تزايدت باضطراد خلال الحرب الباردة، وتعاظمت في اطار تعزيز آفاق التعاون الدولي في شكل صياغات تعتمد منطق الاعتماد المتبادل لإحداث التنمية وخاصة في دول الجنوب، ودعم التعاون في مجالات الأمن الإقليمي والعالمي، لذلك لم تعد الشراكة الدولية مفهوما مرتبطا بالجانب الاقتصادي، وانما تعداه ليشمل مواضيع مهمة من تلك التي تهتم بها السياسة الدولية في الوقت الحاضر، ويمكن هنا أن نؤشر انواعا من الشراكات:

١-١ :الشراكة السياسية

ويمكن أن نؤشر نوعين منها، **الأول:** على المستوى الداخلي للدولة، وهي شكل من أشكال بناء الدولة على أساس ديمقراطي تعددي من خلال مشاركة الاطراف السياسية الداخلة في العملية السياسية، وبما يضمن حق جميع المكونات بالمشاركة في صنع القرار، تحقيقا للمصلحة الوطنية، دون استئثار طرف بالسلطة على حساب الاطراف الاخرى[٣]، وهو ما يعرف بحكومة الشراكة الوطنية.

الثانية: شراكة سياسية دولية، لم يؤشر لدى الباحث وجود شراكة دولية بعنوانها الصريح " شراكة سياسية"، وانما هي شراكة اقتصادية توسعت لتشمل جوانب سياسية وامنية، كما هو حال الشراكة موضوع بحثنا، والذي سيتم ايضاحه لاحقا.

١-٢: الشراكة الاستراتيجية

وقد تتطور الشراكة بكل جوانبها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والامنية لتتحول الى شراكة استراتيجية، وهي أعلى درجات الشراكة، إذ تتحول الى

تحالف، ويعتمد ذلك على طبيعة وقوة العلاقات بين الاطراف المتشاركة، كما في التحالف الاستراتيجي الأمريكي- الاسرائيلي.

١-٣: الشراكة الخاصة

أطلقنا عليها خاصة لأنها تُعنى بمواضيع ضيقة ومحددة، وهي على عكس الشراكة الاقتصادية والسياسية ممكن أن تشارك فيها دول ومنظمات حكومية وغير حكومية، وعادة ما تحقق مصالح أطراف خارجية ليس طرفا في الشراكة، على سبيل المثال لا الحصر ائتلاف الشراكة من أجل اليمن الذي يضم كلا من الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، ومؤسسة دعم الإعلام الدولي (IMS) ، والاتحاد الدولي للصحف وناشري الأنباء (WAN-IFRA)، والذي عمل على رصد التحديات التي واجهت الاعلام اليمني خلال الثورة الاخيرة، والتدخل لدى الحكومة اليمنية السابقة للدفاع عن الصحفيين اليمنيين[٤]، وكذلك الشراكة الدولية لمكافحة الملاريا، التي أمينها العام ابنة ملك بلجيكا الأميرة أستريد.

١-٤: الشراكة مع الشعوب

هي استراتيجية جديدة أعلنها الرئيس الأمريكي أوباما في خطابه بتأريخ ٢٠١١/٥/١٩، إبّان الثورة المصرية، وفحوى هذه الشراكة تقديم المزيد من المساعدات الاقتصادية لمصر بعد الثورة ، وتهدف مساعدات التنمية هذه إلى توفير فرص لجميع المصريين، وأن جميع قطاعات المجتمع المصري ستنتفع من هذه المكتسبات من خلال حزمة من المشاريع الاقتصادية[٥]، وقد أوضحت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون أمام منتدى "أميركا والعالم الإسلامي" في واشنطن معتبرة أن التغيير الجذري في صميم السياسة الخارجية في عهد باراك أوباما هو في " شراكتنا مع الشعوب وليس فقط مع الحكومات"[٦] ، وأضافت إن وقوف الولايات المتحدة مع شعب مصر وتونس

وهما يبنيان ديموقراطياتهما ودعمها تطلعات الشعوب في كامل أنحاء المنطقة هما نقطة تلاقٍ سهلة للولايات المتحدة «حيث تتقاطع قيمنا ومصالحنا»[٧].

خلاصة القول أن الشراكة الدولية بشكل عام اتفاق بين دولتين أو أكثر، اوبين منظمات حكومية كانت أم غير حكومية، او الاثنين معا، الهدف منه تحقيق غايات أو أهداف خاصة او عامة تهم اطراف داخلة وغير داخلة في الشراكة، والمهم في الامر هو وعلى إختلاف انواع الشراكات فهي اليوم عامل مهم لتعزيز العلاقات الدولية، وتقليص حدة الصراعات فى ظل المشاهد السياسية، والامنية، والاقتصادية القائمة على الساحة العالمية، المتمثلة بالازمات الاقتصادية والسياسية، وقضايا الأمن والسلم على المستويين الدولي والاقليمي، كما في الحرب على ما يسمى بالارهاب على سبيل المثال.

٢: الشراكة الأورو متوسطية

٢–١: توطئة تاريخية

كانت الجماعة الأوربية تسعى، منذ ستينيات القرن الماضي، إلى انتهاج سياسة موحدة ومستقلة، سيما تجاه الدول المشاطئة لها على البحر المتوسط، والتي ترتبط بها علاقات تاريخية وثيقة، وتؤلف معها مجالاً جغرافياً سياسياً وحضارياً مشتركاً[٨]، لذا فإن التعاون الأوربي مع دول جنوب المتوسط، خاصة العربية منها، لم يبدأ مع إعلان برشلونة ١٩٩٥، فلقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ منعطفا حاسما له، وقد حمل بيان بروكسيل الصادر في ١٩٧٣/١١/٦ مبادرة اقامه حوار عربي أوربي، واستجابت الدول العربية لهذه الدعوة في قمة الجزائر المنعقدة في ذات العام[٩]، وفي قمة هلسنكي طرحت مشاريع للتعاون والشراكة في منطقة المتوسط، إذ رفع شعار (الأمن والتعاون الأوربي)، الامر الذي فتح الطريق أمام دول أوربية كإسبانيا وايطاليا لعقد مؤتمرات للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط[١٠]، وفي ١٩٨٩/١٢/١٩ وجّهت اللجنة الأوربية وثيقة إلى المجلس الأوربي من أجل المصادقة عليها والتي هدفت إلى إعادة توجيه السياسة الأوربية تجاه منطقة البحر المتوسط، وتتميز هذه السياسة بتعاون شامل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية

والأمنية، وأصبحت السياسة الأوربية الجديدة تقوم على ثلاثة مبادئ هي : السلم والأمن والاستقرار من خلال[١١]:

- احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- الارتقاء بالتفاهم بين الحضارات والثقافات.
- تشجيع النمو الاقتصادي المتوازن.

لقد كانت أوربا تهدف ارساء سياسة أوربية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة البينية للدول الاوربية اولا ، ومن ثم بين ضفتي المتوسط، خاصة في الجانب الأمني، إلاّ أن هذه السياسة كانت تصطدم بالظروف الدولية والإقليمية بسبب اختلاف المواقف للمجموعة الاوربية من مجمل القضايا الدولية والإقليمية ، اضافة الى أن صيغة الامن والاستقرار التي تبحث عنها المجموعة الاوربية كانت تصطدم بسياسات الدول الكبرى التي تحتفظ بتواجد عسكري في دوله[١٢]، وبعد انتهاء الحرب الباردة التي أعلنت تفكك الاتحاد السوفيتي، طالب تقرير رسمي صادر عن اللجنة الأوربية في العام ١٩٩٠ بضرورة تحقيق قفزة نوعية وكمية في السياسات المتوسطية للجماعة الأوربية، ليمكّنها مجاراة المتطلبات والتحديات المطروحة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً داخل المنطقة انطلاقاً من ان واقع القرب الجغرافي وكثافة العلاقات مع البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوربية تجعل من استقرار تلك البلدان وازدهارها أمراً حيوياً للجماعة، ذلك أن تزايد الخلل والتفاوت بين أوربا ودول جنوب المتوسط اقتصاديا واجتماعيا، وحتى سياسيا، سيكون عاملاً مهما يصعب على الجماعة الأوربية أن تتحمل نتائجه، وسيشكل تهديداً لأمن الجماعة [١٣]، وفي عام ١٩٩٢ وضعت المجموعة الأوربية ملامح سياسة متوسطية مجددة زادت بموجبها إسهاماتها المالية لتنمية البلدان المتوسطية نحو ٥٠% عما كانت عليه في السنوات السابقة، فضلاً عن التقدم في برامج التعاون الإقليمي والتعاون اللامركزي حول المجتمع المدني، وفي اجتماع المجلس الأوربي في لشبونة عام ١٩٩٢ ورد ذكر الشراكة الأوربية المتوسطية أول مرة، ثم أعيد تأكيد هذا الاتجاه في اجتماعات المجلس اللاحقة، حتى تم تصديق المقترحات المتعلقة بتأسيس "شراكة أوربية متوسطية"[١٤]، وعلى أثر المصادقة على هذه الوثيقة توجهت الجهود إلى البحث عن صيغ ملائمة للتعاون الجديد وهكذا انعقد في نيسان/ أبريل ١٩٩٥ بتركيا مؤتمر عرف بمؤتمر تركيا

للتعاون الاقتصادي تلاه بعد شهر مؤتمر آخر في ١٩٩٥/٥/١٤ بالمغرب عرف بمؤتمر مراكش للتعاون ألمغاربي الأوربي، وقد توّجت هذه اللقاءات بنداء أو إعلان برشلونة خلال المؤتمر المنعقد للفترة من ٢٧-١٩٩٥/١١/٢٨[١٥].

٢-٢: إعلان برشلونة

تأسست الشراكة الأوربية المتوسطية من خلال المؤتمر الذي عقده وزراء خارجية خمسة عشر دولة أوربية في برشلونة بتاريخ ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥ مع اثنتي عشر دولة غير اوربية واقعة جنوب البحر المتوسط، ثمانية منها عربية[١٦]، وهو المشروع الاول من نوعه والذي يهدف إلى إيقاف تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوربية، وتخفيف ضغوط المهاجرين، ومواجهة صعود الحركات السياسية "الراديكالية وإزالة خطر الامتداد الخارجي للصراعات الداخلية وخطر الانفجارات الإقليمية، وذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة واسعة في حوض المتوسط وتنشيط الطلب على الاستهلاك المدعوم بقدرة شرائية، لتنشيط اقتصاد أوربا وزيادة صادراتها[١٧]، وتهدف الشراكة أيضا إقامة روابط ملزمة ودائمة بين شواطئ البحر المتوسط، وفي مقدمة ذلك ايجاد منطقة للحوار والتبادل أو التعاون، لضمان تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في حوض البحر المتوسط.

لقد اكتسبت الشراكة الاورومتوسطية أهمية في اطار العلاقات الدولية لجملة الأسباب التالية[١٨]:

١. سقوط جدار برلين ١٩٨٩، وما تبعه من إعادة توحيد ألمانيا، وإعادة التشكيل الجيوسياسي لأوربا الشرقية.
٢. تحقيق الوحدة الاوربية بعد معاهدة ماستريخت ١٩٩٣، وتوسيع الاتحاد ليشمل الغالبية العظمى من اوربا.
٣. التوجه العالمي لتوسيع التعاون والاعتمادية لتحقيق الامن المشترك، حتى اصبح سمة طاغية على العلاقات الدولية بدلا من الاحلاف العسكرية، وهنا تأتي برشلونة في سياق سياسة اوربية قوية لإقامة علاقات مع تجمعات ومجموعات اقليمية ودولية.

٤. هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي بعد اعلان الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش الاب عن ولادة نظام دولي جديد بعد انهيار جدار برلين، وانفرادها بطرح العديد من المشاريع الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط، بعد العدوان على العراق في العام ١٩٩١، وبما يخدم مصالحها، وانزعاج أوربا من محاولات الولايات المتحدة المستمرة لإبقائها بعيدة عن قضايا الشرق الاوسط، خاصة عملية السلام الإسرائيلية–العربية.

٥. تأسيس منظمة التجارة العالمية في العام ١٩٩٥ وانطلاق العولمة الاقتصادية.

٦. الروابط التاريخية والاقتصادية بين اوربا وجنوب المتوسط، خاصة الدول العربية.

وعلى الرغم من غلبة الاعتبارات الاقتصادية على اعلان برشلونة، وما تبعها من اتفاقيات، ومؤتمرات، إلا أنها في حقيقتها هي اتفاقيات شاملة تستهدف إطلاق حوار سياسي بين الأطراف المعنية، ووضع ضوابط لحركة المعاملات وتبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتحديد أشكال التعاون الاقتصادي والنقدي، وكذلك التعاون في مجالات أخرى عديدة ومتنوعة مثل، غسيل الأموال، ومكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والتعاون الإقليمي، ومعالجة الهجرة غير الشرعية، ومشاكل والبيئة. . الخ[١٩].

لقد ركزت اتفاقية برشلونة على ثلاثة أهداف رئيسية والتي سُميت (الفصول الثلاثة أو السلاسل الثلاثة) وهي[٢٠]:

١. إيجاد منطقة سلام واستقرار مستندة إلى مبدأ حقوق الإنسان والديمقراطية (شراكة أمنية سياسية)، من خلال التأكيد على جملة من المباديء، منها:احترام سيادة الدول وقوانينها، معارضة كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأي طرف انسجاما مع القانون الدولي، تسوية الخلافات بالطرق السلمية، ورفض استخدام التهديد أو القوة بين الأعضاء في الشراكة، تعزيز التعاون لمجابهة الإرهاب، العمل ضد انتشار الجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات في الإقليم، تشجيع الأمن الإقليمي من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

٢. إيجاد منطقة ازدهار من خلال التأسيس التدريجي للتجارة الحرة بين الطرفين (شراكة اقتصادية مالية)، ترتكز على مجموعة من الاهداف منها: تسريع التطور الاجتماعي

والاقتصادي الدائم، خاصة لدول جنوب المتوسط، تحسين شروط حياة السكان، تشجيع التعاون والاندماج الاقليمي من خلال انشاء منطقة للتبادل التجاري الحر، زيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوربي لشركائه[٢١]، تنفيذ مشاريع التعاون في المجالات الاقتصادية[٢٢].

٣. تعزيز التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة، وتطوير وإعداد مجتمع مدني حر ومزدهر (شراكة ثقافية اجتماعية) مبني على احترام التعددية والتسامح الديني والعرقي، والالتزام بميثاق الامم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان واحترام الحريات الأساسية وضمان ممارستها، إضافة الى تبادل المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان، والاعتراف بحق النظم السياسية في الاختيار في التطوير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني.

وخلال العام ١٩٩٦ شهدت مالطا مؤتمرين متوسطين رسميين لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر برشلونة، بحيث كانت قضية المياه هي المحور الأساسي في المؤتمرين، ثم توالت الندوات والمؤتمرات في مالطا في العام ١٩٩٧، ثم المانيا ١٩٩٩، وفرنسا ٢٠٠٠ نتج عنها عقد العديد من اتفاقيات الشراكة بين دول جنوب البحر المتوسط منفردة من جهة والاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

٢-٣: الرؤية الأوربية للشراكة

لقد ارتبط مفهوم الشراكة الاورومتوسطية من وجهة نظر اوربية بمجموعة من المفاهيم فرضتها الظروف الدولية، يمكن أن نؤشر بعض منها[٢٣]:

١. مدى تقاطع وتوافق هذه الشراكة مع مشروع الشرق الاوسط الذي أعلنه الرئيس الاسرائيلي شيمون بيريز، ومن ثم لاحقا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنته الولايات المتحدة، ومدى تقاطع الرؤية الاوربية والأمريكية وتقاربهما بشأن "أمن إسرائيل" وشرعية وجودها، وضرورة الحفاظ على تفوقها العسكري والعلمي والتقاني على جميع الدول العربية، ولا سيما المتوسطية منها.

٢. علاقة الشراكة بالعولمة خاصة في جانبها الاقتصادي، وآليات التعاون، أو التنافس بين اقتصاد أوربا الموحدة والاقتصاد الأمريكي، تجاه دول جنوب المتوسط.

٣. إن الاتحاد الاوربي صاحب القرار في الشراكة لا يزال عاجز عن بلورة موقف مضاد، أو ربما حتى مستقل عن الموقف الامريكي تجاه قضايا تهم دول جنوب المتوسط، وقد تجلى ذلك بوضوح في استبعاد أوربا وروسيا والأمم المتحدة من عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، منذ انطلاق عملية التسوية في العام ١٩٩١، ولغاية العام ٢٠٠٢ حيث تم اشراكهم في خطة خارطة الطريق، وكذلك وفي تحديد دورها في الحرب على الارهاب وفي الحرب في أفغانستان، ومن ثم عدم الاستماع للرأي الأوربي والأممي في موضوع احتلال العراق في العام ٢٠٠٣.

٤. ما هو موقع "المجتمع المدني" وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وقضية الديمقراطية في هذه الشراكة؟ في ظل التناقض الحاد بين الحقوق والحريات في المجتمعين الاوربي المنفتح والمتحرر، والمشارك في رسم السياسة العامة، والمجتمع العربي المحافظ والمنغلق على نفسه، والمعزول عن المشاركة في رسم السياسة العامة، بمعنى آخر، ما مدى تأثير عدم التماثل بين هذه المجتمعات على الشراكة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك تصورين متعارضين للمجتمع المدني وحقوق الإنسان، تصور عولمي، وآخر قومي ديمقراطي، التصور الأول يقوم على وجوب إخراج المجتمع المدني من دائرتي الاقتصاد، والسياسة، في حين يقوم التصور الثاني على استعادة المجتمع المدني للاقتصاد والسياسة بوصفهما بعدين أساسيين من أبعاد الكينونة الاجتماعية، هذا التعارض بين التصورين هو الذي سيحدد آفاق تطور الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار الشراكة المنشودة.

٥. يقتضي اتفاق الشراكة إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاديات المحلية لدول جنوب المتوسط، واعتماد القواعد والمعايير الدولية، لتتمكن هذه الاقتصاديات من المنافسة في السوق الأوربية، والدولية، كما يقتضي تحرير التجارة وإلغاء التعريفات الجمركية لإقامة منطقة تجارة حرة، مع استثناءات تتعلق بكل دولة من الدول المشاركة على حدة .

٦. أن الإقليم المتوسطي يعني لدول الاتحاد الأوربي إقليمين ينظر إليهما بدلالتين مختلفتين: أولهما إقليم المغرب العربي الذي كان الأوربيون ولا يزالون يرون فيه مجالهم

الحيوي الأدنى (الشرق الأدنى)، وثانيهما الدول المحيطة بإسرائيل التي يتحدد موقف الأوربيين من كل منها بحسب موقفها من إسرائيل.

من المؤكد تجتمع دول الشراكة في طرفي المتوسط على خطوط عريضة من خلال الأهداف الخاصة لكل طرف في اطار تحقيق المصالح الوطنية، وأهم ما يمكن تأشيره من الاهداف التي تبغيها المجموعة الاوربية من شراكتها المتوسطية هو[٢٤]:

- الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال متابعة الحوار بين الثقافات والحضارات بهدف مكافحة التعصب والعنصرية وكراهية الأجانب.
- الارتقاء بالقيم الجوهرية التي يتبناها الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء، من ضمنها حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية وحكم القانون.
- معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب البحر المتوسط، خاصة من (المغرب، الجزائر، وتونس)، والتي باتت تشكل هاجسا أمنيا واجتماعيا أوربيا[٢٥].
- أما في الجانب الاقتصادي يعمل الأوربيون على حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم لإقامة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي ومع بعضهم البعض، في إطار إعلان برشلونة.

خلاصة القول ان الاتحاد الاوربي يعمل على استعادة منطقة جنوب المتوسط، وخاصة المغرب العربي الى المجال الحيوي الأوربي، والفوز به في إطار التنافس الدولي مع الولايات المتحدة، بعدما وضعت الاخيرة يدها على منطقة الخليج العربي، واعتبرتها منطقة نفوذ لها، وهذا سيؤدي بالنتيجة الى توسيع النفوذ الاوربي عالميا كقوة كبرى في إطار التنافس العالمي مع القوى الكبرى الأخرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكي وتوسيع نطاق أسواقها جنوب المتوسط. بمعنى آخر يكون مفهوم الشراكة من وجهة نظر أوربية هو بناء فضاء اقتصادي وأمني أوربي يستجيب لديناميكية العولمة بأبعادها الإقليمية[٢٦]، وعلى هذا الأساس عرّف المفكر ناصيف حتي هذه الشراكة بكونها: "نهج أوربي للتحالف مع الدول التي كانت في وقت ما ضمن دائرة النفوذ الأوربي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة "[٢٧].

٢-٤: الرؤية المتوسطية للشراكة

ومثل ما للمجموعة الاوربية من أهداف فإن لدول الجنوب المتوسطي أهداف، وخاصة الدول العربية على اختلافها فرادى أو كمجموعة، يمكن إيجازها بما يأتي:

- اعطاء دور أكبر للاتحاد الأوربي للمساهمة في حل مشاكل المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[٢٨].
- وجود قناعة بأن الشراكة آلية مهمة تساعد الطرفين العرب وأوربا على عدم ترسيخ الاحادية القطبية، فليس من مصلحتهما انفراد الولايات المتحدة بالمنطقة والتحكم بها[٢٩].
- تُشجع الشراكة العرب على تحقيق بعض من طموحاتهم في إقامة مشروعهم القومي، التمثل بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتشجيع التجارة البينية العربية مع فاعل دولي مهم هو الاتحاد الأوربي الذي يتوقع له أن يكون مركز ثقل اقتصادي دولي موحد[٣٠]، إذ يقارب إنتاجه ٣٠% المائة من إجمالي الإنتاج العالمي[٣١].
- الاستفادة من المزايا التي تحققها الشراكة، خاصة في الجانب الاقتصادي والتكنولوجي، إذ تسعى الدول العربية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة لدعم صناعتها. وفي الوقت نفسه تعمل على تصدير إنتاجها الى الأسواق الاوربية والاستفادة من المميزات الكمركية الممنوحة للمنتجات الأوربية في الاسواق العربية[٣٢]، وفي هذا وعلى سبيل المثال، كانت سوريا ترى أن مشروع الشراكة هو الأفضل من بين المشاريع المعروضة على سوريا في ظل الظروف التي أحاطت بسوريا منذ توقف المفاوضات على المسار السوري مع إسرائيل، مرورا بالعقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة عليها، ولحين احتلال العراق في العام ٢٠٠٣.
- تطمح بعض الدول العربية مثل سوريا، والسلطة الفلسطينية، وربما مصر، الى أن الشراكة ستساعد أوربا الى تبني مواقف عقلانية، ومتوازنة في موضوع عملية السلام مع إسرائيل، وممارسة نوع من الضغط على ألأخيرة باتجاه ابداء المرونة بهذا الخصوص، سيما ان اسرائيل جزء من الشراكة مع أوربا.
- من جانب آخر تسعى الدول المتوسطية الأخرى غير العربية إلى تحقيق مصالحها فإسرائيل على سبيل المثال تعمل على خرق النظام العربي من خلال قبولها كشريك

سياسي واقتصادي وثقافي، في حين نجد ان كل من قبرص وتركيا اهداف مختلفة منها: التخفيف من الانعكاسات السلبية لانضمام دول شرق أوربا إلى معاهدة ماستريخت، والتخفيف من الانعكاسات السلبية لإقامة منطقة تبادل حر بين دول الاتحاد الأوربي ودول أمريكا اللاتينية والتي ستؤدي إلى تكوين أقطاب جديدة للتجارة ورؤوس الأموال والمنتجات التي ستجذبها الأسواق الناشئة[٣٣].

٣: الشراكة الاورومتوسطية... عدم تكافؤ الفرص

في الوقت الذي يُفترض فيه أن تكون الشراكة الأورومتوسطية أنموذجا في العلاقات الدولية والإقليمية المتكافئة بعد انتهاء الحرب الباردة، إلاّ أن الباحِثيَن يريان أن ثمة نقاط جوهرية تجعل من هذه العلاقة عكس ذلك، خاصة بين الدول الأوربية من جهة، والدول العربية الواقعة جنوب المتوسط من جهة ثانية، ولعل في النقاط التالية التي سنوردها ما يثبت ذلك، مما سيؤشر عليها على أنها عوامل ضعف فيها، لا بل أنها في أحيان تُعد عوامل هدم لها، وسنأتي عليها بشيء من التفصيل:

٣-١: قوة أطراف الشراكة

ان الاتحاد الأوروبي يدخل طرفا في هذه الاتفاقيات بوصفه كتلة دولية واحدة، في حين تدخل دول جنوب المتوسط بما فيها الدول العربية كل منها كطرف مستقل في هذه العلاقة رغم انها تشكل نظاما إقليميا واحدا، وبالتالي يصعب الحديث عن طرفين متكافئين في علاقة اتفاقية الشراكة هذه، طرف يمثل كتلة أوروبية لها دور عالمي بارز، في مواجهة دول صغيرة متفرقة تعاني الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية يحاول الطرف الأوربي أن يساهم المساعدة في حلها وفق رؤيته، يضاف الى ذلك أن هذه الشراكة هي بين اقتصاديات تقليدية غير صناعية تعتمد على الموارد الأولية والزراعة وبين أخرى تتميز بالتنوع وخاصة في جانبيه الصناعي والتكنولوجي، وبذلك عكست الشراكة الأورومتوسطية عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الاتحاد الأوربي المتطور من جهة ودول جنوب المتوسط التي تعاني من مشاكل التخلف خاصة العربية من جهة أخرى، حتى ان طبيعة العلاقة وصفت بعلاقة المركز والأطراف بسبب اختلاف مستويات التطور السياسي والاقتصادي

والاجتماعي، والتكنولوجي[٣٤]، وطبيعي أن يكون الاتحاد الاوربي هو المتحكم في مسار تفاعل هذه الشراكة، فضلا عن الاختلافات الثقافية بين طرفي الشراكة، وبالتالي التباين بين تنميتين احداها متقدمة جدا وأخرى في طور النمو، مما يعيق التنافس بين الطرفين، وربما يجعله صعبا جدا. حتى باتت طبيعة العلاقات تسير باتجاه واحد من جانب التدفق من الشمال الى الجنوب، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات بأشكالها المتنوعة[٣٥]، ليس هذا حسب وإنما حتى المبادرات التي تعرض كانت مبادرات أوربية بامتياز، ولم يترك لطرف الشراكة الآخر حتى ابداء الرأي، أو رد الفعل[٣٦].

٣-٢: طغيان الاعتبارات الأمنية

لعل من بين أهم وأبرز سمات السياسة الخارجية الاوربية تجاه دول جنوب المتوسط هي انها سياسة يغلب عليها الطابع الأمني بشكل ملفت وواضح، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وانخراط أوربا في الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب، ولعل أهم الدوافع التي جعلت الاتحاد الأوربي يعطي الجانب الأمني هذا الاهتمام يكمن في:

- ان العمليات الارهابية قد طالت بعض الدول الاوربية مثل بريطانيا واسبانيا.
- تنامي الحركات الاصولية في بعض الدول العربية الاعضاء في الشراكة والتي يرى الاتحاد الاوربي أنها باتت تهدد دوله ومصالحها، وتنامي ظاهرة العنف في حوض المتوسط[٣٧] .
- التحدي الديموغرافي المرتبط بأوضاع السكان، وما أفرزه من مشاكل كثيرة في مقدمتها الهجرة غير الشرعية المتنامية الى أوربا[٣٨]، والتي شكلت مطلع الألفية الثانية ما نسبته(٤,٢%) من مجموع سكان أوربا[٣٩].

وعليه أصبح التعامل الاوربي مع دول جنوب المتوسط وخاصة العربية في مختلف القضايا بما فيها الاقتصادية على هذا الاساس. لذلك هناك من يرى أن الاتحاد الاوربي يعمل على استقرار اقليم جنوب المتوسط وخفض مصادر التهديد الأمني الذي قد يصل الى أوربا منه، مما يدفعهم بالنهاية للاعتقاد ان الدوافع ليست تعاون ومشاريع اقتصادية، وإنما لدرأ الخطر الذي

قد يأتي من الجنوب[٤٠]. ويمكن هنا أن نؤشر الكثير من النقاط التي تتعلق بهذا الجانب نذكر منها:

- يؤشر بان الاتحاد الاوربي ليس هدفه مساعدة دول الجنوب لحل مشاكلها السياسية، والأمنية، والاقتصادية بقدر ما هو مساعدتها على ادارة هذه المشاكل داخل محيطها الجغرافي وعدم تصديرها الى الدول الأوربية، وان جميع المشاريع والمساعدات موظفة لهذا الغرض الامني[٤١].
- هناك قلق لدى دول الجنوب المتوسطي من انفراد الدول الاوربية في اتخاذ مواقف وقرارات لها علاقة بأمن المنطقة دون مشاورة أو مشاركة الأولى، على سبيل المثال تشكيل قوة التدخل السريع الرباعية، رغم الاعلان ان هذه القوة هدفها للتدخل الانساني خلال الازمات[٤٢].
- دائما ما يثار الكثير من القضايا التي تهم الاعضاء في هذا الجانب، فعلى سبيل المثال لا الحصر، وفي مؤتمر فاليتا في مالطا عام ١٩٩٧، تم التأكيد على محورية البعد الأمني، وقد شددت الدول العربية، وإن كان موقفا غير جماعي على عدم القبول بتوازن مختل مقابل التفوق العسكري الاسرائيلي[٤٣].

٣-٣: التباين في الموقف الاوربي وازدواجية المعايير

كثيرة هي المواقف التي تباينت يشأنها سياسة الاتحاد الأوربي، والتي جاءت مختلفة تماما عن سياسته المعلنة، سواءاً في معاهدة ماستريخت المشكلة للاتحاد الأوربي، أو في اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية، حتى ان هذه المواقف بدت في احيان كثيرة تعبّر عن ازدواجية واضحة في التعامل، هي بعيدة كل البعد عن الحيادية والنزاهة في علاقات الاتحاد الدولية، نذكر منها:

- في الوقت الذي تؤكد فيه الشراكة على انتقال السلع ورؤوس الاموال بحرية تامة، والضغط باتجاه إلغاء التعريفات الكمركية، نجدها في جانب آخر تشدد على انتقال الأيدي العاملة الهاربة من الفقر والبطالة والظلم والاستبداد وتضع أمامها المزيد من القيود تحت ذريعة الهجرة غير الشرعية، لذلك يتأرجح إعلان برشلونة بين "شن حملة صادقة ضد العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب" وبين العمل في سبيل "تقليل ضغوط المهاجرين" ومكافحة الهجرة غير الشرعية، بل وإدراجها في خانة الارهاب[٤٤].

- أدت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق واحتلاله في والعام ٢٠٠٣ الى تصدع في الموقف الاوربي بين معارض ومؤيد، مما ترك تداعيات على الشراكة التي كانت تستعد للاحتفال بالذكرى العاشرة لاتفاقية برشلونة، فكان تأثير ذلك على مستوى الحضور الذي كان في الغالب على مستوى الممثلين[٤٥].
- اتسمت السياسة الاوربية بعدم التوازن والانحياز الواضح الى الجانب الاسرائيلي في أغلب سياساته ضد الفلسطينيين[٤٦].
- الاهتمام الاوربي بمسار العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، وعقد الاتفاقيات الثنائية، وخاصة مع إسرائيل، وبما يتعارض مع سياسة الاتحاد الاوربي في الشراكة الاورو متوسطية[٤٧].
- شعور دول الجنوب وخاصة العربية من ازدواج المعايير التي ينتهجها الاتحاد الاوربي من قضية انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة المدى سواء في منطقة الشراكة، او في اقليم الشرق الاوسط، وتجربة تجريد العراق من اسلحته بعد العام١٩٩١ ليست ببعيدة، وتكرار التجربة مع ملف التسلح الإيراني، في حين لم يثير امتلاك اسرائيل لترسانة الاسلحة التقليدية وغير التقليدية أي قلق أوربي يذكر.
- هناك الكثير من القضايا التي لم يبدِ الاتحاد الاوربي موقفا واضحا بشأنها، بسبب اختلاف الرؤى داخل البيت الأوربي، ومنها على سبيل المثال تقرير جولدستون الخاص بالحرب الاسرائيلية على غزة، وشروط التعامل الاوربي مع حكومة وحدة فلسطينية، ومسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي[٤٨] .

٣-٤: الموقف من قضايا الشرق الاوسط

لعل من بين أهم القضايا المزمنة في الشرق الأوسط والتي تعد أساس الاستقرار فيه، ولها تأثير على الأمن الاوربي هي قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وموضوع إقامة الدولة الفلسطينية، وعلى الرغم من أن الاطراف الرئيسية لهذا الصراع هي أعضاء في الشراكة، الاّ أن الاتحاد الاوربي لم يتقدم بأي مبادرة لحل الصراع، أو المشاركة بفعّالية في عملية السلام، على الرغم من تأكيد الأطراف العربية على الدور الاوربي. لقد كان الدور الاوربي ضعيفا في الشرق الاوسط أمام دور قوي للولايات المتحدة، بسبب معارضة الاخيرة وإسرائيل لأي دور أوربي في

المنطقة، وعدم وجود رغبة أوربية لمعارضة الولايات المتحدة وإسرائيل، يضاف الى ذلك ضعف الموقف العربي الضاغط للحصول على موقف اوربي لصالحهم[٤٩]. ان اوربا كلاعب مهم في الشراكة لم تجعل شروط للشراكة وللتعاون في منطقة تريد لها الاستقرار[٥٠]، وكان بالإمكان على سبيل المثال ان تربط بين السلام في الشرق الاوسط والانضمام للشراكة لاعتبارين مهمين، أولهما: ان دول الصراع هي أعضاء في الشراكة، وثانيهما: أن الشراكة تُعد عاملا مهما لإرساء علاقات دولية متوازنة وتعاون اقليمي فعّال، وعلى هذا الاساس نعتقد ان إغفال الحقوق الفلسطينية، وغض النظر عن التصرفات الاسرائيلية العدوانية من شأنها أعاقة التعاون في اطار هذه الشراكة. كما لا يمكن غض الطرف عن حقيقة الوضع المجزأ للعرب ودخولهم الشراكة فرادى أمام منظومة أوربية موحدة قد أضعف العرب كثيرا على المستوى الأمني، وهو الأمر المهم بالنسبة لإسرائيل، إذ أن العكس سيهدد مصالح اسرائيل داخل الشراكة[٥١]، أضف الى ذلك ان الاخيرة قد استفادت أكثر من أي دولة عربية من الشراكة سواء على المستوى التجاري، أو الامني والعسكري، ويكفي هنا أن نذكر أن حجم التجارة الأوربية مع إسرائيل بلغت في العام ٢٠٠٢ ما قيمته (١٩,٦٨) مليار دولار، مقارنة مع (١٠،٣٦) مليار دولار للدول العربية المتوسطية مجتمعةً[٥٢]، إضافة الى مشاركاتها في حلف الناتو حتى أن كثيرا من الباحثين يرون أن إسرائيل تُعد عضوا فيه[٥٣].

إن تعثر عملية السلام في الشرق الاوسط ورفض سوريا ولبنان التطبيع مع اسرائيل بسبب المواقف المتباينة كان له الأثر المباشر على أعمال مؤتمرات الشراكة، ففي مؤتمر مالطا ١٩٩٧ لم يصدر بيان ختامي بسبب الاختلاف على تعريف الإرهاب، والتفريق بينه وبين المقاومة وحق تقرير المصير، ولم يصدر عن مؤتمر باليرمو الثاني ١٩٩٨ بيان ختامي أيضا، بسبب التباين في وجهات النظر حول التسوية، ولم يتمكن مؤتمر مارسليا بفرنسا عام ٢٠٠٠ من رأب الصدع بين المواقف العربية والإسرائيلية، كما لم يتم التوقيع على الميثاق المتوسطي [٥٤].

من هنا يمكن القول ان الاتحاد الاوربي مازال غير فعّال ازاء هذا الصراع، وكذلك النزاعات الاقليمية الأخرى، وخاصة الحدودية منها، كتلك التي بين اسبانيا والمغرب، وبين الاخيرة والجزائر، وكذلك موضوع دولة البولساريو، وحتى تلك التي هي في اوربا كالتي في قبرص والبلقان، بل في أحيان كثيرة يكون الدور الاوربي تابعا ومكملا للدور الامريكي.

٣-٥: الموقف من حقوق الانسان ومسألة الديمقراطية

لقد أخذت مسألة حقوق الإنسان، واحترام الحريات الاساسية وضمان الممارسة الفعلية لهذه الحقوق بضمنها حرية التعبير عن الرأي وحرية الانتماء والتفكير والمعتقد، وموضوع نشر الديمقراطية والحكم الرشيد حيّزا عريضا في اتفاقية الشراكة، ويكاد لا يخلو مؤتمرا أو اجتماعا للشراكة دون التأكيد على ضرورة احترام حقوق الإنسان، وضرورة تمتع انظمة الحكم لدول الجنوب بالديمقراطية، الاّ ان السؤال، هل فعلاً استطاعت الشراكة الاورومتوسطية تأكيد واحترام ونشر هذه القيم؟، ثم ما هو دور الاتحاد الاوربي في ذلك، كونه الفاعل الرئيس في هذه الشراكة؟ ولعل الاجابة على هذا السؤال نجده في الآتي:

- لقد أكدت الكثير من النصوص القانونية في اتفاقية الشراكة على ضرورة احترام حقوق الإنسان، إلا أنها لم تقترح آلية عمل يلتزم بها الأعضاء ويطبقوها، أو ما هي الآثار المترتبة على عدم تطبيقها؟، واكتفت بالتأكيد على احترام حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية[٥٥].
- وفي جانب آخر نجد الاتحاد الاوربي يبتعد عن الحوار المباشر مع دول الجنوب المتوسطية في مواضيع مهمة، لينفرد باتخاذ قرارات هي أشبه بسياسة الاملاءات، وهو ما يثير حفيظة الطرف الآخر بأن هناك سياسة ازدواجية في التعامل، على سبيل المثال استنكار الاتحاد الاوربي لتعدد الزوجات الذي أقرته الشريعة الإسلامية، في حين يطالب باحترام الزواج المثلي على اعتباره ما يسمى حرية التوجهات الجنسية[٥٦].
- نادرا ما فعّل الاتحاد الاوربي المواد القانونية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الانسان الموجودة في اتفاقية الشراكة، كتلك التي تؤكد على ايقاف التعاون مع الانظمة السلطوية، ربما خشية اوربا من وصول الاسلاميين الى السلطة وتعرض المنطقة الى عدم الاستقرار، وبذلك ضاعت الموازنة بين الديمقراطية والاستقرار، فرجحت كفة الاستقرار ببعده الامني اوربيا على الحريات والديمقراطية[٥٧]، كما أن اتفاقية الشراكة ظلت عاجزة أمام الممارسات الاسرائيلية البشعة ضد الفلسطينيين، والتي تُعد منافية

للقانون الدولي ولأُسس الشراكة الاورومتوسطية، ولم يتمكن الاتحاد الاوربي من فعل شيء إزاءها.

- لم تنجح الشراكة رغم مرور ما يقرب عقد ونصف على قيامها في إرساء قيم الديمقراطية والحريات السياسية في دول جنوب المتوسط، إذ انتهت أغلب البرامج والمشاريع التي قدمها ورعاها الإتحاد الاوربي الى الفشل، على سبيل المثال أخفق اعلان برشلونة أمام الاتجاه المتزايد لفرض المزيد من القيود السياسية على الحريات في مصر إبّان حكم مبارك[٥٨].
- انخفاض المبالغ المخصصة من الاتحاد الأوربي لدعم الديمقراطية في دول جنوب المتوسط، ففي العام ٢٠٠٩ تم تخصيص مبلغ تسعة ملايين يورو، وهو مبلغ ضئيل جدا، وقد ألقت الازمة الاقتصادية بضلالها على هذا الدعم، إذ انصبّ الاهتمام الاوربي على السياسات الداخلية الحمائية، وتراجع الربط الاوربي بين الاتفاقيات التجارية وتطبيق السياسات المتعلقة بالإصلاح السياسي، بل العكس، إذ أقامت أوربا صلات اقتصادية متعددة مع نظم سلطوية في المنطقة لتقيم معها شراكات[٥٩].

خاتمة واستنتاجات

يتضح مما سبق عرضه أن الشراكة الاورومتوسطية كانت تفتقر إلى الشمولية بمعنى أنها لم تنجح في معالجة مجموع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو الذي جاء به إعلان برشلونة، كما أنها افتقرت إلى التوازن سواء في تأثير وثقل الوحدات الفاعلة فيه، حيث يبرز الدور الأكثر فعالية للدول الأوربية، أو التوازن في طرح الموضوعات ذات العلاقة، إذ طغى الهاجس الأمني والنظرة الأمنية لدى الشركاء الأوروبيين، إضافة إلى الاختلالات التي تميّزت بها هذه الشراكة في المجال التجاري، والفشل في تأهيل اقتصاديات الجنوب وبذلك وبعد مرور كل هذه الفترة الزمنية لم تحقق الشراكة الاورومتوسطية الهدف الرئيس الذي أنشأت من أجله، المتمثل بإيجاد فضاء أورومتوسطي ينعم بالسلم والرفاهية والرخاء والاستقرار، وهو ما انطلقت منه فرضية الدراسة.

ولعل من بين أهم اسباب فشل الشراكة في تحقيق أهدافها، هو فشل الحوار العربي-الاوربي بسبب التأثير الامريكي في القرار الأوربي، وعدم المقدرة الاوربية على اللعب بدور فاعل في قضايا الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية، يضاف إلى ذلك غياب الهياكل المتساوية لدول الجنوب المتوسطي وبما يمكنها الاشتراك بتساوي مع دول الشمال الاوربي في كيفية اتخاذ القرار وصنعه، فعقد الاجتماعات ورئاستها كانت دائما تعقد في الدول الأوربية، وبرئاسة أوربية، وكان من المهم بمكان سن نظام لتقاسم الرئاسة والتداول بشأن مقرات الاجتماعات وحسب الظروف السياسية، ولم تتمكن الشراكة من تعميق لغة الحوار بين الحضارات، وظلت نظرة الشك والريب شاخصة بين المجتمعين الشمالي والجنوبي لحوض المتوسط، وظلت النظرة الغربية للشرق أوسطي صاحب الملامح السمراء على أنه إرهابي، وبذلك فشلت المحاولات الاوربية في ايجاد حوار مجتمعي وحضاري معرفي حقيقي بين شعوب ضفتي المتوسط قوامه الإحساس بالتكافؤ والاعتماد المتبادل بعيدا عن نظرة التعالي المحكوم بإيديولوجيا المركز والأطراف. كما ولم يتمكن الاتحاد الاوربي من دعم الديمقراطية بشكل عصري يتلائم والديمقراطية الغربية العتيدة، وظلت السياسة الاوربية حائرة في اتجاهات متعاكسة، بين احترام حقوق الإنسان، والتعامل مع الأنظمة السلطوية من جهة، وبين الاستقرار في حوض المتوسط ببعده الأمني والديمقراطي من جهة أخرى، والتي قد توصل أنظمة اسلامية راديكالية الى الحكم ، وبذلك كان عليها أما ان تطرد الانظمة السلطوية من الشراكة لأنها لا تحترم حقوق الانسان والديمقراطية، أو ان تغض النظر عنهما لتكسب أنظمة قوية لا تسمح للإسلاميين الوصول إلى الحكم، لتتجه في نهاية المطاف إلى سياسية بعيدة كل البعد عن قواعد الشراكة، وهي سياسة استخدام القوة العسكرية لدعم الديمقراطية في ليبيا.

المصادر

[1] . **http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9**

[٢] . **الشراكة الاورومتوسطية الاليات والاثار ، دراسة حالة الشراكة الاورو جزائرية، بحث مقدم في مقياس المؤسسات المالية والعولمة http://univeloued39.maktoobblog.com**

[٣] . كما في تجربة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا إذ شكل برنامجه الخاص برنامجا وطنيا وجدت فيه قطاعات عديدة من المجتمع صدي لمصلحتها ومصلحة المجتمع ككل كما وجدت فيه صدي لقوي اجتماعية صاعدة باتجاه المجتمع ودفعه للأمام .احمد جويد، الشراكة السياسية وتفسيراتها، جريدة البينة على شبكة الانترنيت

http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=13433

[٤] . الشراكة الدولية من أجل اليمن تعد تقريرها حول وضع حرية الصحافة الحرج، http://www.wan-ifra.org/ar/articles/2011/03/01-2

[٥] . محمد المنشاوي بيان حقائق أمريكي حول مساعدات التنمية لمصر، تقرير واشنطن العدد ٢٦٣، ٢٥ مارس ٢٠١١.

[٦] . نقلا عن راغدة درغام، شراكة أميركا مع الشعوب العربية،

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/255642

[٧] . نقلا عن نفس المصدر .

[٨] . للاستفاضة ينظر: ناصيف حتي، مستقبل العلاقات العربية-الأوربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية(ورقة عمل)، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٠٥، ١٩٩٦، ص٩٦، وجاد الكريم الجباعي، شراكة الأوربية المتوسطية وحقوق الإنسان، http://hem.bredband.net/b153948/stu8.htm

[٩] . الشراكة الاورومتوسطية الآليات والآثار ، دراسة حالة الشراكة الاوروجزائرية، بحث مقدم في مقياس المؤسسات المالية والعولمة.http://univeloued39.maktoobblog.com

[١٠] . د. ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية، حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ، ٢٠٠٧)، ص ١٧٢.

[١١] . الشراكة الاورومتوسطية الاليات والآثار، مصدر سبق ذكره.

[١٢] . د. ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧١-١٧٢

[١٣] . جاد الكريم الجباعي، شراكة الأوربية المتوسطية وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره.

[١٤] . نفس المصدر.

[١٥] . ينظر: ناصيف حتي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨، والشراكة الأورومتوسطية الآليات و الآثار، مصدر سبق ذكره.

[١٦] . وهذه الدول هي: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، إسرائيل، فلسطين، الأردن، لبنان، موريتانيا، تركيا قبرص، ومالطا، (ثم انظمّت لاحقا سوريا وليبيا)، للمزيد عن مؤتمر برشلونة ينظر: عبدالفتاح الرشدان، أوربا والعرب والشراكة الاوربية المتوسطية، في العلاقات العربية –الاوربية بعد ١١ ايلول ..الواقع والآفاق، تحرير د.جمال الشلبي، ود.خالد الشقران، تقديم د. عبدالرحيم الحنيطي،(عمان: دار ورد الاردنية للنشر والتوزيع،٢٠١٠)، ص ص ١١٨-١١٩.

[١٧] . للاستفاضة ينظر:د. ناظم عبدالواحد الجاسور،مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.وجاد الكريم الجباعي، مصدر سبق ذكره.

[١٨] . قارن مع: عبد الفتاح الرشدان، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٧-١١٨. د.بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس(١٩٩٥-٢٠٠٨)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٠)، ص ص ١٩-٢٠.

[١٩] . حددت المادة الأولى من اتفاقية الشراكة، أهدافها على النحو التالي: ((توفير إطار ملائم لحوار سياسي، التحرير المطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال، تدعيم وتنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة، المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي، والتعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.))، ينظر:الشراكات المختلفة في الميزان– أوروبا والعالم العربي وآفاق التشارك ،

http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings

[٢٠] . للاستفاضة ينظر: الشراكة الاورومتوسطية، ويكيديا الموسوعة الحرة، www. ar.wikipedia.org/wiki ، د. ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٧–١٨٠. عبدالفتاح الرشدان، اوربا والعرب والشراكة الاوربية المتوسطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١، ومصطفى عبدالله خشيم، التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في اطار عملية برشلونة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٥، ٢٠٠٢،ص ص ٨٣–٨٤.

[٢١] . على سبيل المثال ساهم البنك الأوربي للاستثمار ومنذ إعلان برشلونة ١٩٩٥ بتمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة (الطاقة، الاتصالات، البيئية) ، اذ تم تخصيص وفي إطار برنامج ميدا ما قيمته ٧,٤ مليار يورو منها ٦,٤ كقروض ميسرة و ١ مليار لتمويل الأنشطة الاقتصادية ، الشراكة الأورومتوسطية الآليات و الآثار، مصدر سبق ذكره.

[٢٢] . ينظر أيضا بهذا الخصوص: محمد الأطرش،حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الاوربية المتوسطية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٢، ٢٠٠١، ص ٨٨.

[٢٣] . قارن مع : جاد الكريم الجباعي، مصدر سبق ذكره، وعرض لكتاب المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتوفيق ألمديني،

http://www.aqlamonline.com/archives/no12/mdini_bookreview.html

[٢٤] . ينظر : مصطفى عبدالله خشيم، التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في اطار عملية برشلونة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٥، ٢٠٠٢، ص ٨٢. جاد الكريم الجباعي،الشراكة الأوربية المتوسطية وحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره، عرض لكتاب المغرب العربي ومأزق مع الاتحاد الأوروبي ، مصدر سبق ذكره.

[٢٥] . للاستفاضة حول الهجرة غير الشرعية في إطار عملية برشلونة ينظر : د. بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط، مصدر سبق ذكره، فص٥.

[٢٦] . الشراكات المختلفة في الميزان– أوروبا والعالم العربي وآفاق التشارك ،

http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.asp

[٢٧] . نقلا عن نفس المصدر.

[٢٨] . د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،ط١، ٢٠٠٣)، ص ١٨٢.

[٢٩] . د. حسين الفحل، الشروط الموضوعية لقيام شراكة أوربية – سورية حقيقية،

http://www.mafhoum.com/syr/articles99/hamash/fahel.htm

[٣٠] . نفس المصدر.

[٣١] . عرض لكتاب المغرب العربي ومأزق الشراكة، مصدر سبق ذكره.

[٣٢] . د. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص١٨٢.

[٣٣] . ينظر: مصطفى عبدالله خشيم، التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في اطار عملية برشلونة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨. والشراكة الاورومتوسطية، الآليات والآثار، مصدر سبق ذكره.

[٣٤] . ينظر بهذا الصدد: الشراكة الأورومتوسطية الآليات و الآثار ، مصدر سبق ذكره، جاد الكريم الجباعي، مصدر سبق ذكره، عرض لكتاب المغرب العربي ومأزق الشراكة، مصدر سبق ذكره.

[٣٥] . وفيما يتعلق بوحدة الموقف العربي، فإن السبب يعود بالدرجة الأولى إلى العرب أنفسهم، إذ كان بإمكانهم الدخول في الشراكة ككتلة واحدة سيما انه لا توجد إشارة في الاتفاقية تلزم التعامل مع الدول العربية كل على حدة، وهو ما أضعف الموقف العربي تجاه اسرائيل. أحمد سعيد نوفل، دور أوربا في تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي، في العلاقات العربية–الأوربية بعد ١١ ايلول ..الواقع والآفاق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

[٣٦] . جمال الدين البيومي، العلاقات الاوربية–المتوسطية وتحديات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٢، اكتوبر ٢٠١٠، ص ١٠٤.

[٣٧] . عبد الفتاح الرشدان، اوربا والعرب، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

[٣٨] . نفس المصدر.

[٣٩] . سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية/ مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥.

[٤٠] . عماد جاد، مستقبل العلاقات العربية–الأوربية، في العلاقات العربية–الأوربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤.

[٤١] . نفس المصدر.

[٤٢] . جمال الدين البيومي، العلاقات الاوربية–المتوسطية وتحديات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

[٤٣] . د. ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠

[٤٤] . ينظر: الشراكة الأورومتوسطية الآليات و الآثار ، مصدر سبق ذكره، جاد الكريم الجباعي، مصدر سبق ذكره، عرض لكتاب المغرب العربي ومأزق الشراكة، مصدر سبق ذكره.

[٤٥] . د. ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

[٤٦] . ويعود سبب هذه السياسة الى جملة عوامل مهمة نذكر منها:

- الارث التأريخي سواء فيما يتعلق بعقدة (الذنب) الاوربي تجاه الاعمال التي (ارتكبت ضد اليهود) في دول أوربية، والسعي لتعويض ذلك، فكان وعد بلفور نموذجا لذلك، وقبله المساعدة في نشوء الصهيونية ودعمها ماديا وسياسيا، لذلك كان اليهود الأوربيين (الاشكناز) هم قادة اسرائيل منذ قيامها والى وقتنا الحاضر، أضف الى ذلك دور جماعات الضغط اليهودية في اوربا.
- الاعتراض الامريكي والإسرائيلي على الدور الأوربي، وعدم قبول اسرائيل الآ بالدور الامريكي باعتباره الشريك الاكبر في عملية السلام، وبذلك لم يستطع الاتحاد الاوربي أن يلعب الدور المرجو منه قياسا بثقل وزنه الدولي.
- اختلاف مواقف وسياسات دول الاتحاد من القضية الفلسطينية بشكل عام، وخاصة اقامة الدولة الفلسطينية، نتيجة تباين الرؤى من موضوع الصراع العربي –الإسرائيلي، أضف الى ذلك ان الدول العربية لم تربط علاقاتها مع الدول الأوربية، على أساس المصالح العليا، خاصة فيما يتعلق بالصراع مع اسرائيل، وبدلا من ممارسة الضغط سارعت

كثير من الدول العربية للانضمام الى الشراكة، التي اسرائيل طرفا فيها. ينظر ويقارن مع : د. محمد السيد سليم، الاتحاد الاوربي والصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٣-٧٤.

[٤٧] . كرستينا كوش، عودة الواقعية في سياسة أوربا تجاه الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٢، ٢٠١٠، ص ٩٣.

[٤٨] . ينظر: كلارا مارينا أونيل، الاتحاد الاوربي والشرق الاوسط..ماذا يحمل المستقبل؟ مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٨٢، ٢٠١٠، ص ١١٣.

[٤٩] . د. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩. مصطفى عبدالله خشيم، التحديات السياسية والأمنية التي يواجهها النظام الاقليمي العربي في اطار عملية برشلونة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

[٥٠] . جمال الدين بيومي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[٥١] . احمد سعيد نوفل، دور اوربا في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، في كتاب العلاقات العربية-الأوربية، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

[٥٢] . د. بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[٥٣] . للاستفاضة ينظر: ناجي محمد عبدالله، مكانة اسرائيل الاقليمية وأحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، دراسة في الامكانيات والفرص، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة التهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ص، ٣١٤-٣١٥.

[٥٤] . د. ناظم عبدالواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٠-١٨٢.

[٥٥] . ينظر بهذا الصدد: الشراكة الأورومتوسطية الآليات و الآثار ، مصدر سبق ذكره، جاد الكريم الجباعي، مصدر سبق ذكره.

[٥٦] . جمال الدين البيومي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤

[٥٧] . ايبرهارد كينلي، أوربا والإصلاح السياسي جنوب المتوسط..رؤية نقدية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٨٢، ٢٠١٠، ص ٦٧.

[٥٨] . في الاردن أيضا وبعد اربع سنوات من انضمامها الى اتفاقية الشراكة قام الملك بحل البرلمان، ودعا الى اجراء انتخابات تشريعية جديدة، أعطى فيها الافضلية لزعماء القبائل على حساب الأحزاب، وكانت نسبة النساء ضئيلة، وفي المغرب وبعد سنة من انضمامها الى الشراكة، لم تسلم الانتخابات من التدخلات، وظلت الحقائب الوزارية المهمة بيد الملك، ينظر نفس المصدر السابق، ص ص ٦٦-٦٧.

[٥٩] . كريستينا كوش، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.